الأمم المتحدة

A/ES-10/530–S/2011/529

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
23 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قد واصلت على مدى الأيام القليلة الماضية حملة العدوان العسكري التي تشنها على الأرض الفلسطينية المحتلة، فهاجمت قطاع غزة بمزيد من الضربات الجوية التي أوقعت مزيدا من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين الفلسطينيين، وشنت هجوما عسكريا وعمليات اعتقالات على نطاق واسع في الضفة الغربية.

وأدت الهجمات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة خلال عطلة نهاية الأسبوع إلى ارتفاع عدد القتلى في صفوف المدنيين الفلسطينيين، حيث سقط ١٥ قتيلا وأكثر من ٤٠ جريحا منذ بدء هذا العدوان العسكري الأخير في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١. والأمر الذي يثير الأسى أن طبيبا وشقيقه وابنه كانوا من بين الفلسطينيين الخمسة الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ رسالتنا الأخيرة التي وجهناها إليكم يوم الجمعة ١٩ آب/أغسطس، مما يضيف أسرة أخرى إلى أسر قطاع غزة المكلومة والأشخاص الخمسة الذين راحوا ضحية العدوان الإسرائيلي الأخير هم الرضيع إسلام معتز باسم قريقع البالغ من العمر عاما واحدا، وأبوه معتز باسم قريقع البالغ من العمر ٢٩ عاما؛ والدكتور منذر باسم قريقع البالغ من العمر ٣٣ عاما؛ وعماد فريد أبو عابدة البالغ من العمر ٢١ عاما؛

250811 250811 11-47951 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأنور حسن سليم البالغ من العمر ٢٢ عاما. وفضلا عن ذلك، من بين عشرات الجرحى الفلسطينيين، عانى الكثيرون من إصابات خطيرة، فمنهم من أصيب بتفحم وحروق، ومنهم من فقد الأطراف العليا والسفلى نتيجة للأسلحة والذخائر الخبيثة التي استخدمتها ضدهم السلطة القائمة بالاحتلال.

وبالإضافة إلى ذلك، سببت قوات الاحتلال خلال تلك الهجمات العسكرية أضرارا فادحة للممتلكات الفلسطينية في سائر أنحاء قطاع غزة، حيث إن البنية التحتية المدنية هي التي طالها القدر الأكبر من الهجمات. ويذكّر هذا التدمير الواسع النطاق بقيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالاستهداف المتعمد للممتلكات والمؤسسات الفلسطينية خلال اعتدائها العسكري الإجرامي والهمجي الذي نفذته على غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ – في ما سمي ”عملية الرصاص المصبوب“، التي ألحقت خلالها قوات الاحتلال قدرا هائلا من الأضرار والدمار بمنازل الفلسطينيين، وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، والمدارس، والمستشفيات، والممتلكات الزراعية، والأعمال التجارية، متسببة في تفاقم حالة الشلل التي يعاني منها المجتمع والاقتصاد في غزة وتعرض السكان المدنيين، ولا سيما للأطفال والنساء لصدمة كبيرة.

وفي هذه السلسلة الأخيرة من الهجمات، ألحقت قوات الاحتلال الإسرائيلية أضرارا بعيادة للعلاج الطبيعي، وهي العيادة الوحيدة من نوعها في قطاع غزة وكان يديرها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي؛ وبأربع مضخات مياه لنظام الصرف الصحي في مخيم النصيرات للاجئين؛ ومولد كهربائي موجود أيضا في مخيم النصيرات؛ ومكتب منظمة التعاون الإسلامي، الذي كان يتولى تنسيق المساعدات الإنسانية وإيصالها إلى السكان المدنيين؛ وبعدة ممتلكات أخرى تضم مؤسسات حكومية ومنظمات تابعة للمجتمع المدني. وغني عن القول إن الدمار الذي أصاب البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والكهرباء قد زاد من وطأة المصاعب التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة المطوّق والمحاصر في الحر القائظ لشهر آب/أغسطس، الذي يتزامن أيضا مع شهر رمضان المبارك.

إن القيادة الفلسطينية تدين بأشد لهجة هذه الهجمات العسكرية الإسرائيلية وقتل وجرح المدنيين الفلسطينيين والدمار الذي تلحقه بالممتلكات والبنى التحتية في قطاع غزة. وإننا ندعو إلى اتخاذ إجراءات، بما في ذلك من قبل مجلس الأمن، من أجل مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن جرائم العدوان والأعمال الوحشية هذه، بما في ذلك الانتقام المتعمد والعقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني، ووضع حد فوري لدورة العنف المتجددة هذه. وعلاوة على ذلك، نؤكد مجددا ضرورة ضمان حماية السكان المدنيين

الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقا للأحكام والالتزامات المكرسة في القانون الإنساني الدولي والالتزام المباشر الصادر عن مجلس الأمن مرارا وتكرارا في هذا الصدد. ولا بد لي أيضا أن ألفت انتباهكم اليوم إلى التصعيد المتزامن للعمليات العسكرية الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية، الأمر الذي يشير إلى محاولة إسرائيلية متعمدة لزيادة حدة التوترات والمواجهات على جميع الجبهات. فالبارحة، في ٢١ آب/أغسطس، هاجمت قوات الاحتلال الإسرائيلية الخليل والمنطقة المحيطة بها في الضفة الغربية باستخدام قوة هائلة شملت أكثر من ١٠٠ مركبة عسكرية. وداهم جيش الاحتلال عددا من المنازل باستخدام القوة، واعتقل أكثر من ٦٠ شخصا في الخليل وعشرات آخرين في مناطق أخرى، بمن فيهم عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني. وأدت أيضا الهجمات العسكرية الإسرائيلية إلى إصابة عشرات الفلسطينيين بجروح وإلحاق أضرار بمنازل فلسطينية. ونؤكد على ضرورة معالجة هذه الأزمة، وإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وقف جميع هذه الأعمال العدوانية ضد الشعب الفلسطيني وعلى التقيد بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، بما في ذلك فيما يخص معاملتها للسجناء والمحتجزين الفلسطينيين الذين لا تزال القيادة الفلسطينية تطالب بالإفراج عنهم.

وتأتي هذه الرسالة متابعةً لرسائلنا السابقة التي أرسلناها بشأن الأزمة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والتي بلغ عددها ٤٠١ رسالة. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٩ آب/أغسطس ٢٠١١ (A/ES-10/529–S/2011/528)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل جرائم الحرب، وأعمال إرهاب الدولة، والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، التي ترتكبها في حق الشعب الفلسطيني، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة